

1

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الدولية وتطورها

العلاقات الدولية عبارة عن المادة التي تدرس وتحلل شتى العلاقات التي تربط الدول والمجموعات الدولية بعضها ببعض. وقد اختلفت الآراء حول طبيعتها والمواضيع التي تشملها وهل أن هذه المواضيع جزء من علم السياسة أم لا. وعندما عقد الاجتماع الدولي الذي نظمته هيئة اليونسكو في مدينة "كمبردج" ببريطانيا عام 1952، تم الاتفاق على أن مادة العلاقات الدولية جزء من علم السياسة. لأن العلاقات الدولية تبحث وتحلل شتى الصلات التي تربط الدول والمجموعات الدولية بعضها ببعض وتطوراتها، وتحدد موقفها من الأسرة الدولية، وتبين أثر هذه الصلات في الحياة السياسية من صفاء إلى تناقر وجفاء، وما تتمخض عنه أحداث، وترسم العلاقات بين الدول سواء عن طريق الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات أو عن طريق العرف الدولي ومبادئ العدالة والأخلاق، وتعالج أمراض الأسرة الدولية وما يحيط بها من أخطار لتجنب البشرية من الدمار والاندثار. فهدف العلاقات الدولية سيادة السلام، وشخصها الجماعة السياسية بصورة مباشرة (1).

أما العلوم السياسية فتتناول دراسة الهيئة الكبرى التي تتنظم الجماعة تحتها، وهي الدولة من حيث ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وتأكد طبيعتها وأصلها وتطورها وتنظيمها وواجباتها ومعاهدها السياسية وصلتها بالأفراد المكونين لها وعلاقتها بالدول الأخرى.

إذن فهدف كل من العلاقات الدولية وعلم السياسة هو دراسة السلطة والجماعة، محلية كانت أم قومية أم دولية. كما أن وسائل البحث وأسس الدراسة في كل منهما واحدة، وأن العلاقات الدولية جزء من علم السياسة ومواضيعها هي:

1. السياسة الدولية "السياسة الخارجية".
2. القانون الدولي.
3. التنظيم الدولي "المنظمات الدولية العالمية والإقليمية" (2).

أولاً. بداية النشأة والتطور:

تعد العلاقات بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة جداً، إذ بُرِزَت وترسخت مع ظهور التجمعات البشرية التي اضطررت، بهدف الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها، إلى التعامل مع غيرها من التكتلات (3). ومن هنا نشأت العلاقات بين الأمم البشرية، بل وحتى بين الأمم

غير البشرية، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُم﴾ (4).

وقد جعل الله تعالى الناس شعوبًا وقبائل وميّز بينهم ليكون هذا التمايز سبباً للتعاون، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَقْنَاقَكُم﴾ (5).

كما أن هذه العلاقات تطورت منذ الأزل من القديمة ومرت بأدوار مختلفة. وإن كان بعض المؤرخين الأوروبيين يرون أنها ظلت على حالها وحافظت على سماتها وخطوطها القديمة حتى انعقد مؤتمر وستفاليا في عام 1648م (6).

وبعد التطور التاريخي للمجتمع الإنساني الذي تحول فيما بعد إلى مجتمعات سياسية، تحولت بدورها إلى وحدات متميزة شكلت النواة الأولى للدولة، راحت تشعر هذه النواة بضرورة إنشاء علاقات سليمة فيما بينها (7).

لقد مر النظام العالمي بالعديد من التحولات المتداخلة خلال العصور المختلفة، التي قسمها علماء التاريخ إلى ثلاثة عصور رئيسية هي، العصر القديم والعصور الوسطى والعصر الحديث، أذ تدرجت ملامح النظام العالمي من الأنظمة القبلية إلى الأنظمة الإمبراطورية، ثم ظهور الدوليات والوحدات السياسية، وصولاً إلى الدولة القومية في العصر الحديث (8).

ولذلك نجد ضرورة لدراسة التطور في العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب في الحضارات القديمة ثم ما يليها من العصور حتى نصل إلى العصر الحديث، لأن ذلك ضروري لفهم قواعد العلاقات والتعرف على حوادثها التاريخية وكيفية وقوعها وأسبابها، لئلا نقبل قواعد على أنها حقه لا تقبل المناقشة، وهي في الواقع مخالفة له، وقابلة للرد ومن الواجب العمل على إلغائها واستبدالها.

• العلاقات الدولية في العصور القديمة

يقصد بالعصور القديمة تلك الحقبة الزمنية الممتدة منذ اكتشاف الإنسانية الكتابة، المعتر ببداية التاريخ، إلى انقسام الإمبراطورية الرومانية في عام 395م أو إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476م.

ويرجع بعض الشرح من القانونيين في بحثهم التاريخي عن أصول العلاقات الدولية في العصور القديمة إلى الشعوب الآسيوية والإفريقية، إذ ازدهرت المدنيات الكبرى على التوالي في مصر وسوريا وقرطاجة وببلاد اليونان وروما، وكلها على البحر المتوسط، وقد كشفت آثار بابل وآشور ومصر والصين والهند عن قيام علاقات دولية ووجود عدد من القواعد التي كانت تحكم هذه العلاقات (9).

ويذكر المؤرخون القدماء أكثر من دليل على وجود علاقات دولية في تلك الفترة، تحكمها بعض القواعد، كمعاهدات الصلح التي أنهت الكثير من الحروب، إلا أنها كانت ضعيفة ولا تشمل سوى الشعوب المجاورة التي كانت تشن الحروب على بعضها، وما كان يتطلب ذلك من عقد تحالفات ومعاهدات صلح (10). ولقد أكدت الاستكشافات الأثرية على عدة نصوص لبعض المعاهدات القديمة. ومن بينها المعاهدة الصلح التي أبرمت بين "رمسيس الثاني" فرعون مصر وملك الحثيين في شمال سوريا في آسيا الصغرى، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، بقصد إقامة سلام دائم وتحالف دفاعي ضد أي عدوان خارجي وصداقة وتبادل تجاري (11). كما نصت المعاهدة على تسليم المذنبين على ألا توقع عليهم عقوبات معينة. وكان ذلك حينما أغاث "خيتا" ملك الحثيين على حدود مملكة فرعون في سوريا، فهزمه "رمسيس" وطلب "خيتا" الصلح واقتراح شروطاً سلماً فيها بكل ما طلب رمسيس، وكتبه باللغة الهيروغليفية في نسختين على صحائف من الفضة وأرسلها مع الهدايا إلى فرعون مصر (12).

ولهذه المعاهدة أهمية وقيمة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنها تعد أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في القانون الدولي، ولأنها بقىت حتى العصور الوسطى النموذج المتباع من حيث الشكل، في صياغة المعاهدات الدولية. فضلاً عن كونها رسمت لنا صورة صادقة وأمينة عن أوضاع تلك المالك في الشرق القديم، وعن كيفية انصهار الدولة بشخص الحاكم المالك (13).

وتبيّن للباحثين في تاريخ الشرق القديم، أن العلاقات بين الشعوب القديمة لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والقيام بالحرب أو الغزو، بل أن هذه الشعوب عرفت الكثير من العلاقات السلمية المستقرة، من خلال اتفاق أو معاهدة بين الأطراف صاحبة العلاقة (14)، وتبرم المعاهدات بين الملوك على أساس من المساواة، وتكون مكتوبة وتخضع لإجراءات التصديق على شكل احتفالات رئيسة. كالمعاهدة التجارية التي جرت بين "آمينوفيس الرابع"

وملك قبرص "آلازيا" Amenophi Alasia في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وهو اتفاق تجاري لاعفاء المنتجات القبرصية من الضرائب الكندرية، مقابل واردات كمية معينة من النحاس والخشب (15). وهكذا كانت هذه الكيانات على معرفة في كيفية القيام بالوساطة والتحكيم كوسيلة لحل النزاعات بينها سلمياً.

ونجد في الوثائق التاريخية التي تحدثت عن المصريين والبابليين القدماء نصوصاً لاتفاقات ومعاهدات عقدت مع جيرانه تتعلق بقضية مياه الأنهار المشتركة وحق كل دولة منها باستهلاك الماء وتسوية الخلافات حول الحدود وتبادل الأسرى (16).

وأما في مملكة الحثيين، التي ظهرت قبل الميلاد بسبعة عشر قرناً، فقد أظهرت الكشوف الحديثة في بداية القرن العشرين وثائق غنية بالمعلومات عن هذه المملكة التي كان لها دور في أحداث آسيا الصغرى وما جاورها، في مرحلة من تاريخ الإنسانية هامة، وقد كشفت الوثائق ما كان عندهم من نشاط دبلوماسي واخر، وكانت معاهداتهم مع مصر الفرعونية . كما تقدم . نوعاً هاماً من أنواعه. وكان الحثيون يعتبرون العالم فيما وراء حدود بلادهم . وباستثناء من تربطهم بهم معاهدات يقوم على احترامها السلم المتبادل . دار حرب، للأقوى فيها أن ينال ما تَقْدِرُ جيوشه على تناوله، غُنْماً مباحاً، لا يحميه دونها قانونٌ مّا (17).

• العلاقات الدولية في عهد اليونان:

فقد بلغت اليونان شيئاً عظيماً في الفلسفة والعلوم والفنون والآداب في ذلك الوقت، وكان لهذا أثره في تنظيم العلاقات بين المدن اليونانية التي تشكل الوحدات السياسية الدولية، كأثينا وإسبارطة وتيرا وبولوني، وكانت علاقة هذه المدن ببعضها - إلى ما قبل الغزو المقدوني - على قدر كبير من الاستقرار، تسيطر عليها فكرة المصلحة المشتركة والرغبة في بقاء العلاقات الودية بحكم ما بينها من صلات الجنس واللغة والدين. وبسبب التكامل الاقتصادي الذي طبع علاقاتها (18).

فالعلاقات الدولية كانت، أذن علاقات بين هذه المدن. وعندما دخلت هذه المدن في تكتلات "كونفدرالية" متازعة أصبحت هذه التكتلات العناصر الرئيسية التي تعني بها العلاقات الدولية (19).

وكثيراً ما انتهت حالة التهديد بالحرب بين المدن اليونانية بفترات سلم تم ترتيبها في معاهدات دولية معروفة مثل معاهدة "سلام الثلاثين عاماً" بين إسبارطة وأثينا عام 446ق.م، ومعاهدات سلام "الخمسين عاماً" فيما بينهما عام 431ق.م (20). وعرفت المدن اليونانية بعض قوانين وأعراف الحرب، كقاعدة أن الحرب لا تبدأ إلا بعد إعلانها، وأن يحسن العدو في معاملة الأسرى ودفن الموتى، وحرمة أماكن العبادة والأماكن التي تقام بها الألعاب الرياضية (21).

كما عرفت محاولات أولية لإقامة نوع من التنظيمات الدولية التي تقدم على أسس دينية، إذ يجتمع ممثلون من المدن اليونانية في جمعيات خاصة لإدارة المعابد الدينية بشكل مشترك. وعرفت محاولات لإقامة أحلاف عسكرية للدفاع المشترك (أنشئ أشهرها عام 476ق.م. وثانيها بعد حوالي قرن من الزمن عام 378ق.م). ولكن هذه المحاولات الأولية للتنظيم لم تعمر طويلاً بسبب النزعة الأنثانية للسيطرة على الحدود اليونانية الأخرى. والسمة البارزة للقواعد التي عرفتها اليونان القديمة هو الطابع الديني في زمن لم يكن فيه الفصل بين القانون والأخلاق والعدل والدين بهذا الوضع الذي نعرفه اليوم (22).

لذلك اتسمت هذه العلاقة بين المدن اليونانية بسمة الثبات والاستقرار والنظام، لأنها كانت تقوم في وقت السلم على التعاهد والاتفاق وتبادل العيثات الدبلوماسية المؤقتة وتشترك في المؤتمرات، وتقبل التحكيم في المنازعات عند بروز الخصام في المدن اليونانية (23).

وأما الوجه الثاني، وهو علاقات هذه المدن بغيرها من البلاد غير اليونانية، فكان أساسه نظرة الاستعلاء والتتفوق على سائر الشعوب الأخرى، لأنهم يعتبرون أنفسهم عصراً ممتازاً، من حقهم استعباد الشعوب الهمجية - بنظرهم - والسيطرة عليها وإخضاعها، لأنها شعوب بربرية، لذلك يؤكد أرسطو أن الطبيعة قد قبضت أن يكون البربرية عبيداً، إذ قال: إنما الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء هي التي خلقت بعض الكائنات للإمرة وبعضها للطاعة (24).

• العلاقات الدولية في عهد الرومان:

لا يختلف الرومان كثيراً عن الإغريق، فقد كانوا يعتقدون بتفوقهم على الشعوب الأخرى وبحقهم في السيطرة على ما عداهم من الشعوب، لذلك كانت صلتهم بغيرهم مبنية على الحرب مما أدى إلى سيطرة الإمبراطورية الرومانية على معظم أرجاء العالم آنذاك،

وبالتالي كانت العلاقات بين هذه الدولة وروما علاقات بين أجزاء الإمبراطورية الواحدة تخضع جميعها للقانون الروماني الذي كان يحكم هذه الإمبراطورية (25).

لم تسهم روما إسهاماً يذكر في تطور القانون الدولي. فقد توجهت إلى الداخل ووضعت مجموعة من القواعد الداخلية التي تحكم علاقاتها مع الدول الأخرى، إلى جانب قانون السلام وال الحرب ذي الصبغة الدينية، إذ يعهد بتطبيقه وتفسيره إلى رجال الدين من الرهبان، الذين هم في نفس الوقت سفراء روما، وبهذه الصفة تتمتعوا بالحسانة الشخصية. واحتضن هؤلاء بالبالت في إخلال أي دولة أجنبية بالتزاماتها نحو روما، وفي الاعتراف لها في هذه الحالة بالحق في شن حرب "عادلة" بعد القيام بمجموعة من الطقوس الشكلية. وبهذا يكون القانون الروماني قد فرق بين الحرب العادلة وال الحرب الظالمه. ولكن هذه التفرقة استندت إلى قاعدة رومانية لا إلى قاعدة دولية (26).

وصلت العلاقات الدولية في عهد الرومان إلى مرحلة متقدمة من التطور والانتظام من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاclusive وقد سار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار خدمة الأهداف الخارجية لروما " التي ارتكزت على مبدأ السيطرة و خضوع الشعوب الأخرى وكيفية استيعابها وصهرها في البوتقة الرومانية (27).

لجأت روما إلى رفض فكرة المفاوضة والدخول في معااهدات و تحالفات بين روما وغيرها من المدن، والشعوب المغلوبة على أمرها، لفرض بذلك نوعاً من الاستعمار المتمثل في هيمنة الغالب على المغلوب. وكان أفضل ما ابتدعه الرومان مبدأ "سحق خصمهم العنيد والصفح عنمن يخضع لهم" (28).

وقد عرف الرومان المعاهدات وصياغتها وأشكالها أذ أقرروا مبدأ احترام العهود وقدسيّة الموثيق كأساس لاستقرار العلاقات الدوليّة. ففي العصر الأول لسيطرة روما برزت العقلية القانونية من خلال تلاشي العادات الدينية وتلاشي القانون المقدس و مسألة القسم في تفاصيل المعاهدة أمام الشعوب وأصبح يحكم علاقات روما بغير مواطنها من الشعوب الصديقة والأجانب المتحالفين معها (29). إذ وجهوا عنابة فائقة إلى التشريع، ومع تطور الإمبراطورية الرومانية نشأ ما سمي بـ "قانون الأجانب" الذي كان يطبق على سكان الأقاليم المفتوحة حديثاً من غير الأرقاء الذين لم يكتسبوا بعد حق المواطنة الرومانية (30). ويقول نيكولسون: إن نظام الرومان الدبلوماسي لم يكن يتسمق مع الاعتراف بمبدأ المساواة القانونية ذات السيادة" .

وهكذا نلاحظ بأن الرومان كانوا يفضلون استعمال القوة على استعمال الأساليب الدبلوماسية، أي أنها كانت علاقة استعمارية (31).

كان اهتمام الرومان يتركز على الشكل قبل المضمون في إجراءات عقد و تسجيل المعاهدات، فمثلاً انصرف اهتمام الرومان إلى النظر بصحة إعلان الحرب بالشروط المرسومة قبل بدئها وكذلك بما يتعلق بعقد الصلح طبقاً لمراسم معينة. كما كان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يدير الخارجية ثم أصبح للأباطرة من تدبير هذه السياسة ولكن بعد استشارة هذا المجلس. إذ كان مجلس الشيوخ يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية والاستماع إلى مطالبهم و قبولها أو رفضها (32).

في عصر الرومان أيضاً أصبح تكوين البعثة الدبلوماسية بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ يتراوح عددها بين شخصين أو عشرة أشخاص، وكان السفراء عادة من درجة الشيوخ أو من الفرسان البارزين أو البعثات الدبلوماسية الهامة، وكانت تتكون من عدد من القنacs أو الفرسان يرأسهم أحد أعضاء ديوان الخارجية. وعند عودة السفراء من مهمتهم يقدمون إلى مجلس الشيوخ تقريراً مفصلاً يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض. وكانت تجري مراسم وإجراءات متعددة لاستقبال السفراء. وعندما يقترب السفراء الأجانب عملاً مخالفًا للقانون يبعث بهم إلى دولتهم لتقوم سلطاتهم بمحاكمتهم و معاقبتهم. وكان الممثلون الدبلوماسيون لدى روما يتمتعون بالحصانة الشخصية حتى وقت الحرب.

وقد استمرت سياسة الرومان في مجال العلاقات الدولية على هذا النمط، حتى دب الوهن والانقسام في إمبراطوريتهم في القرن الخامس الميلادي، وأصبحت منقسمة إلى قسمين: (33)

القسم الأول: الدولة الرومانية العربية وعاصمتها (ميلانو) والتي سقطت على أيدي القبائل الجرمانية أفقدتها هيبتها القديمة ولم تعد سوى مقر للبابوية حتى قيام دولة الفرنجة في بلاد الغال (فرنسا) و ظهور شارلمان عام 800م الذي أعاد إلى روما مجدها الروحي القديم.

والقسم الثاني: الدول الرومانية الشرقية: التي تأسست في بيزنطة وأدت لقيام روما جديدة (هي القسطنطينية) واستمرت هذه الدولة كقوة كبيرة حتى عصر شارلمان و ظهور الإسلام، والدولة الإسلامية (34).

وبعد قرنين من الزمن من حكمها، انتهى عصر السلام الروماني. ومع اعتناق شعوب القارة الأوربية الديانة المسيحية، ونشر دعوتها إلى الآباء والسلام، بدأ عهد جديد في تطور العلاقات الدولية لعبت الكنيسة خلالها دوراً كبيراً، إلى حد أنها ساهمت في وضع قواعد للقانون الدولي، من خلال دعوتها إلى "السلام الكنسي"، الذي يقضي بتحريم الحرب في فترات معينة من السنة، ثم أعقب ذلك بعد حين، إعلان "الهدنة الربانية" التي تحرم الحرب في بعض فترات أخرى من السنة (35).

إن الاتجاه الغالب في الفقه الدولي، يرى أن الحضارة الرومانية لم تخلف لنا، في ميدان العلاقات الدولية ثروة، أفضل من مبادئ القانون الروماني، الذي يعد مصدرًا تاريخياً لبعض قواعد القانون الدولي (36).

• العلاقات الدولية في العصور الوسطى:

يمكن تحديد العصور الوسطى تاريخياً بالقرون العشرة الواقعة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 م إلى فتح المسلمين للقسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، على يد السلطان محمد الفاتح عام 1453. ويدرك بعض المؤرخين إلى أنها تمتد إلى نهاية القرن الخامس عشر (37).

ظهر في هذا العصر الممالك الإقطاعية، أذ كان كل أمير إقطاعي يسعى للمحافظة على إقطاعه، أو توسيعه مما أدى إلى قيام حروب متعاقبة بين الأمراء الإقطاعيين. ومن جهة أخرى شهد هذا العصر صراعاً بين الدولة في مواجهة أمراء الإقطاع تحقيقاً لوحدتها الداخلية وتأكيداً لسيادتها انتهى بتغلب الدولة وزوال النظام الإقطاعي (38).

وقد جدّت مؤثرات كان لها دورها في العلاقات الدولية، ومن ذلك، انتشار النصرانية في أوروبا، إذ أصبحت الديانة الرسمية للدولة الرومانية، بعد أن احتل قسطنطين - الذي اعتنق النصرانية في آخر حياته - عرض الإمبراطورية عام 306 م، وكان من آثار ذلك قيام رابطة دينية بين مجموعة الدول الأوربية، أدت إلى نشوء ما يسمى بـ "الأسرة الدولية المسيحية"، يتساوى أفرادها في الحقوق ولهم المُثل والمبادئ المشتركة نفسها، ويسلم الجميع للبابا الكاثوليكي بالسلطة الروحية العليا. وظهرت فكرة جديدة للسلام العالمي في صورة دينية تبسيط بواسطة الكنيسة الكاثوليكية أجذحتها على العالم النصراني، وتحاول وفق نظرياتها